**المحاضرة 03**

**نظريات الأمن الدولي**

**01/ النظرية الواقعية للأمن الدولي:**

**الواقعية الكلاسيكية Realism**

تستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهريّة من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار **نيكولا مكيافيللي** **وتوماس هوبز**، فترتكز على مفهومي الصراع والقوّة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، وهي تنعكس على صورة السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى **مكيافيللي** أن السياسة هي صراع مصالح من أجل ضمان البقاء وهذه المصالح غالبا متناقضة وليست منسجمة. وهذا ما يتوافق الى حدّ كبير مع فلسفة **هوبز**، حيث يرى أن الانسان يسعى دائما الى امتلاك المزيد من القوّة (وهو نفس المسعى بالنسبة للدولة).

فالدولة وفق هذا المنظور تسعى في علاقاتها من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى في هذه السياسة، وهنا تصبح الحرب في نظره مشروعة، فالقوّة العسكرية في العلاقات الدولية حسب هؤلاء محورية وضرورية، فهي أساس تحقيق الأمن من خلال التفوق والهيمنة، وهي وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة الوطنية كغاية، كما أن الدولة تعتبر وحدة تحليل وفاعل رئيسي لتوجيه السلوك الدولي، وذلك دون الاعتراف بدور العامل الديني والأخلاقي في السياسة الدولية، ومنه استبعاد مفهوم أخلقة العلاقات الدولية أو نفي دور الأخلاق فيها عكس المنظور المثالي.

فالواقعيون ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة واقعيا، فيرون أن الهيئات الدولية القانونية والأخلاقية غير مجدية في إنهاء فوضوية النظام الدولي، فهي غير قادرة على تجسيد سلطة فوقية بالنسبة للدول قادرة على اخضاعها أو تحجيم سلوكياتها، وذلك اعتبارا الى التعامل مع الواقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون، ومنه فان استمرار سياسة القوّة وغياب الأمن يخيم على السياسة الدولية، وهو عكس ما تنبأ به مفكري التيار المثالي- الأخلاقي. فالواقعيون يركزون في تحليلاتهم على دراسة الأحداث الدولية ومجرى سياسة الدول، وفق منظور واقعي عقلاني بعيد عن التصورات القائمة على افتراضات ما يجب أن يتحقق في الواقع وليس ما هو محقق فعلا .

وأهم من وضع أسس الواقعية السياسية **هانس مورغنثاو**  Hans Morgenthau ، صاحب كتاب "السياسة بين الأمم– الصراع من أجل السلطان والسلام"، والذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوّة كمفهوم أساسي في الصراع، من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي. فالقوّة هي جوهر السياسة سواء الداخلية أو الخارجية، ولفهم أي صراع ينبغي الانطلاق من دراسة هذا العنصر المُحَدِّد، فهو يرتبط حركيّا بالقوانين الموضوعية المحرِّكة للأفراد والمجتمع سياسيا، والمتمثلة في الدوافع المصلحية، التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية، وهو لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدوليـــة. فالمصلحة القومية ملازمة لسلطان الدولة ومصدر لبقائها وأمنها المؤسسي والثقافي، وحماية هذه المصلحة أو تعظيمها لا يكون إلا من خلال وسائل القوّة، وهو نفس المبدأ والمعيار الذي تتفق فيه سياسات الدول الأخرى، وهذا ما يخلق التضارب والتعارض في المصالح الدولية، التي بدورها تتسبب في صراعات دولية وسيلتها الأساسية القوّة من أجل الحفاظ على هذه المصالح القومية. غير أن التوازن في مستوى القوى الدولية أو تحقق سياسة توازن القوى، كفيل بتحقيق استقرار بشكل مؤقت، مستدلا على ذلك بأوضاع توازن القوى والتنافس الدولي التي سادت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل الحصول على مجالات النفوذ الاقتصادي والاستعماري. في حين يضفي الفرنسي **ريمون آرون** Raymond Aron على الواقعية السياسية مفهوما تطبعه السوسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، فهو يفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن النظام الداخلي يتميز بالتكامل والانضباط نظرا لاحتكار السلطة لوسائل العنف والاكراه، في حين يبقى النظام الدولي فوضوي غير تكاملي أو غير منتظم في شكل حكومة أو دولة عالمية، في ظل وجود تعدد لمراكز القوّة. ويذهب **ستانلي هوفمان** Stanly Hoffman أيضا في نفس الاتجــــاه، حيث يعتبـــــر بأن واقع العلاقات الدولية يختلف اختـــــــــــــلافا جذريا عن الواقع الداخلي للدولة، فلا وجود للسلطة المركزية المشابهة لسلطة مؤسسات الدولة في النظام الدولي، فالبيئة الدولية متعددة المراكز تشتمل على وحدات متمايزة الخصائص والظروف تجاه بعضها البعض، وهي تخول اللجوء الى العنف وتهديد حالة الاستقرار والأمن الدولي. كما أن قضية الأمن بالنسبة للدولة في النظام الدولي من الأولويات، فالمسائل الأمنية تتصدر جدول أعمال الدولة، فهي تندرج ضمن السياسة العليا على خلاف القضايا الاقتصادية والاجتماعية المندرجة ضمن السياسة الدنيا.

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية للواقعية في النقاط التالية:

* الدولة مستوى ووحدة تحليل مركزية كونها الفاعل الوحيد في النظام الدولي.
* تحقيق الأمن أولوية قصوى بالنسبة للدولة (مصلحة عليا) وهي تسعى لتحقيقه دائما بواسطة القوة العسكرية.
* الاعتقاد بانسجام وتماسك الدولة داخليا، وعدم تأثير ذلك ايجابا أو سلبا على السياسة الخارجية للدولة.
* الفصل التام بين المبادئ الأخلاقية والسياسة الدولية، فلا يمكن أخلقة العمل السياسي ولا أخلقة العلاقات بين الدول.
* السلوكية الدولية تقوم على مبدأ عقلاني براغماتي، تحكمها عوامل ثابتة (المصلحة) رغم التغير المستمر للسلوكية.
* النظرية السياسية نتاج للتجارب التاريخية والممارسة السياسية الواقعية.
* العلاقات الدولية تتميز بالصراع الدائم نتيجة التناقض الدائم في المصالح.
* الدولة لا تفضل اطلاقا المواقف الأخلاقية على حساب المصالح الوطنية.
* فوضوية النظام الدولي نتاج غياب سلطة مركزية فوق الدولة تمتلك وتحتكر القوّة.

**الواقعية الجديدة/ البنيوية Neo-Realism**

ظهــــــر هذا التيار مع نهاية السبعينات، ويرتكز على أهمية بنية النظام الدولي كأثر فاعل في سلوكيات الدول، فينظرون الى هيكل النظام الدولي الفوضوي كسبب رئيسي للحرب واللا-أمن، ولا يرجعونه الى طبيعة الانسان الغريزية كما يرى الكلاسيكيون، حيث يرى **كينيث ولتز** Kenneth Waltz (وهو أهم منظري هذا التيار) أن الأمن داخليا بالنسبة للمواطنين هو من مهمة الدولة، فهناك سلطة تحفظ أمن المواطنين داخليا، غير أن هذه السلطة غائبة خارجيا في النظام الدولي، وهو ما يجعل من الأمن غائبا ولن يتحقق الا **بالعون الذاتي** Self Help ، وهو ما يعني سعي الدول لتحقيق أمنها فيحدث التنافس الذي سيزيد من حالات انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى، فينشأ عن ذلك وضع سياسي دولي معقد يطلق عليه " **المعضلة الأمنية"**.

والتي يعتبرها أنصار هذا التيـــــــار حالة مرضية مزمنة في السياسة الدولية، وفي هذه الحالة فان نظام توازن القوى الذي يعطيه الكلاسيكيون كحل لهذه المعضلة يصبح غير مجديا لإنهائها، وفي هذا الاطار يرى **ولتز**  أن الحل للمعضلة الأمنية (ولو نسبيا) هو قيام علاقات تعاون تقلل من حدة الخلاف والصـــــراع الدولي، فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها. أما **شارلز جلاسر** Charles Glaser فيذهب الى أبعد من ذلك، حيث يرى امكانية قيام علاقات تعاونية وثيقة وايجابية، وأن الأطراف والقوى المتنازعة قادرة على تحقيق أهدافها الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية.

أما بعض الواقعيين الجدد (اللبراليين) فقد استمدوا بعض الحلـــول من قواعد اقتصاد السوق والتجارة الدولية، فهذا الوضع الدولي شبيه بالوضع الاقتصــادي الذي تلجأ فيه بعض الدول والمنظــــومات الاقليمية الاقتصادية الى فرض قواعد حمائية على منتجاتها لمواجهة المنافسة الخارجية في اطار قواعد اقتصاد السوق الحرة، وهنا يعتبر انشاء منظمة التجارة الحرة GAAT كهيئة فوقية مهم جدا لإنهاء التجاوزات تفاديا لانهيار نظام التجارة الدولية.

**\*\*\*\*\* الفوارق الأساسية بين الواقعية والواقعية الجديدة\*\*\*\*\***

* الجانب الأنطــــــــولوجي (الوجودي): **الواقعية/** الدولة فاعل وحيد (الطرح الدولاتي).

**الواقعية الجديدة/** الدولة + ش م ج + المنظمات الدولية (ح، غ ح).

* الجانب الابستيمولوجي (السلوكيات): **الواقعية/** قواعد القانون الطبيعي هي التي تحكم وتفسر سلوك الدول.

**الواقعية الجديدة**/ المصلحة الوطنية والقوة.

* الجــــانب المنهجـــــــي**: الواقعية/** اعتماد المنهج التجريدي العقلاني كأساس لفهم الواقع كما هو عليه

طبيعة الفرد .... الدولة .... النظام الدولي (مستمدة من الفلسفة السياسية).

**الواقعية الجديدة**: اعتماد المنهجية النظمية .... هيكل وبنية النظام الدولي .... الدولة

(مستمدة من العلوم الطبيعية – الفيزياء).

**02/ النظرية اللبرالية للأمن الدولي:**

* **اللبرالية (المثالية): Liberalism**

الجذور الفكرية للاتجاه اللبرالي تعود الى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وبالتحديد لأفكار الفلاسفة المثاليين لكل من **ايمانويل كانط** Immanuel Kant **وجريمي بينثام** Jeremy Bentham، وتقوم على أسس عقائدية ميتافيزيقية وأخلاقية، وذلك بقياس وتشبيه العلاقات الدولية بالعلاقات الانسانية القائمة على الضمير والأخلاق، مع توافق المصلحة العليا للفرد مع المصلحة العليا للدولة، حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل اقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحرب، فدعا **كانط** الى فكرة السلام الديمقراطي وقيام نظم ديمقراطية تجنح الى السلم، فالحروب لا تقوم بين الدول الديمقراطية (الشعوب الحرة)، خاصة عند تأسيس دستور جمهوري يعطي المواطنين حق اعلان قرار الحرب. في وقت ثار الكثير من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقـات بين الدول، ودعوا الى احلال السلام من خلال اقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعـاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح **وليام بن** William Penn مع نهاية القـرن السابع عشر فكرة انشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضـوية فيه منـــاسبة لقوّة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية (75%) من المندوبين. حيث اتضح أن جوهر الفكر اللبرالي هو محاولة وضع آليات تحدّ من قوّة الدولة، وخلق فواعل الى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها. وتعضدت أفكار الفلاسفة المثاليين بأفكار الرئيس الأمريكي **ولسون** مع بداية القرن العشرين، عندما نشر **المبادئ الأربعة عشر** التي كانت تهدف الى اقامة نظام دولي عادل يسوده الأمن والسلام والاستقرار. وكذا افكار **إمريك كروتشيه** Emeric Crucé المتعلقة بدعم التجارة من أجل الوصول الى ترابط المصالح لتفادي لجوء الدول الى العنف.

وساد التيار اللبرالي في الفترة بين الحربين العالميتين، حيث قامت اللبرالية على رفض الأفكار السائدة والواقع الدولي، فرفضت الأفكار والسياسات الدولية القائمة على **السباق نحو التسلح**، **وتوازن القوى** و**التحالفات السرية** **واستخدام القوة** **وتقسيم العالم** وغيرها، ودعت مقابل ذلك الى ضرورة **تناسق المصالح** **والتزام الدول بالحقوق والواجبات الدولية**، ودعم أسس ا**لثقة** بين الدول من خلال **الراي العام** **ودعم التعاون الاقتصادي** ، وخضوع الأفراد الى **القوانين** المنظمة للمجتمع ومنه الدول، ودعم قيام النظم **الجمهورية اللبرالية** وقيام تحالف الشعوب الحرة والنظم الكنفدرالية.

وتطورت اللبرالية مع أفكار كل من **سيوم براون** Seyom Brown ، **وبروس روسيت** Bruce Russet و**مايكل دويل** Michael Doyle ، حيث يؤكد الأخيران على أن التحليل الأمني يجب أن يستند الى المتغير الديمقراطي، لأن توسيع وانتشار النظم الديمقراطية والفكر الديمقراطي وترسيخه، سيساهم في تكريس أطر السلام والأمن والتعاون الدائم، فــــــ **مايكل دويل** يعتمد في تحليله على ثلاث مبـــادئ أساسية: التمثيل الجمهوري الديمقراطي، الالتزام بحقوق الانسان، دعم الترابط العابر للحدود الوطنية. في حين يفسر **بروس روسيت** السلوكيات الأمنية للدول على أساس أن صانع القرار لا ينتهج العنف، وذلك انطلاقا من اعتقاده بأن صانع القرار في الدول الأخرى له نفس النهج نتيجة التوافق المسبق في القيم، وهو ما يعرف **بــ "النموذج الثقافي المعياري"**، كما أنه يصعب على صانع القرار اتخاذ قرار عنيف من جهة ثانية لأنه يتطلب موافقة الشعوب، وهو ما يطلق عليه " **النموذج الهيكلي المؤسساتي"**، ومنه تصبح مسألة الأمن مشتركة بين الدولة والمجتمع (علاقة الدولة بالمجتمع).

* ا**لمجتمع** --------- نشر الفكر الديمقراطي -------- النموذج الثقافي المعياري.
* **الدولة** -------- بناء النظام الديمقراطي -------- النموذج الهيكلي المؤسساتي.

اعتمد اللبراليين على استراتيجيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين، تتمثل الأولى في **دعم انتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي**، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى **أنظمة لبرالية اقتصادية**، أما الثانية فتتمثل في **زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية** أو **ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول**. حيث يعتقدون أن تحول الدكتاتوريات الى دول ديمقراطية يجعلها لا تنتهج أسلوب الصراع والحرب، وعوضا عن ذلك تصبح أكثر تركيزا على المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعلها تميل الى التعاون مع الأنظمة الديمقراطية الأخرى عوض تطوير قدراتها العسكرية، الذي يرفع من حجم الخـوف والتوتر مع الدول المجاورة، ومن جهة ثانية فان عملية الربط بين الدول عبر كثافة وحـــــــرية التبـــادل الاقتصادي، يجعل منها أكثر ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية، ومنه تصبح تحبذ العلاقات السلمية للحفاظ على هذه المكاسب الثمينة.

* **اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) Neo-Liberalism**

تطورت في سبعينات القرن العشرين مع اسهامات كل من **روبرت كيوهان** Robert Keohane ، و**جوزيف** **ناي** Joseph Nye ، وذلك انطلاقا من تطور نظرية الاعتماد المتبادل وترابط اقتصاديات الدول، فيركزون على دور المؤسسات العبر قومية (مثل منظمة التجـــــارة العالمية) في نشر القيـــم المشتركة، ومنه التأثير على سلوك الدول، فـــ **روبرت كيوهان** يرى بأن المؤسسات المشتركة تلعب دورا مهما في توفير الاتصال المستمر وتبادل المعلومات بين الوحدات السياسية، مما يؤدي الى دعم الثقة وتنسيق السياسات والمعاملة بالمثل، وكذا تقاسم القيم والمعايير لدعم الاندماج والترابط، والتي ستؤدي في النهاية الى وضع حواجز للصراع والخـــــــلاف، وهو ما يعبر عنه بــــ " **الاعتماد المتبادل المركب**" وهي أقرب الى فكرة **كارل دوتش** في دور **العملية الاتصالية** والتواصل بين الأفراد والمؤسسات في دعم عملية الاندماج والتكامل. أما **أرنست هاس** Ernest Haas فقد ركز على دور **التعاون المجتمعي والسياسي** وتجاوز المستوى التكنوقراطي في عملية الاندماج والتكامل، ويستند في ذلك الى تجربة الاتحاد الأوروبي التي نجحت في التحول من خلال **عملية التجربة والتعلم** من التعاون في مجال الفحم والصلب، الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي الأخير الى الاتحاد الأوروبي.

ويعتقد أنصار اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) أن قوّة المؤسسات الدولية لا تبرز في إجبار الدول للإذعان الى قواعدها ونصوصها القانونية باعتبارها كيانات سياسية تتموقع فوق الدول، ولكن لأنها تعمل تدريجيا على **تعزيز أُطُر التعاون** والتنافس السلمي بينها، وتدعم **احترامها لمختلف القواعد** التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في اطار المؤسسات الدولية تجسد فعليًّا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِمُ السلوكيات النزاعيّة. و هذا لا يعني أن هذه العـــــــــــــلاقات تصبح مثاليّة أو خالية نهائيا من حالات التوتر والصراع، فحتى بين الدول الديمقراطية يبقى استعمال الوسائل العسكرية ممكناً، ولكن بدرجة أقل حدّة وكثافة، وذلك اعتبارا الى أن تعارض المصالح ملازم للعلاقات في السياسة الدولية .

إن أنصار اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) يحاولون التأكيد على أن الدول تحتاج الى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، وعلى هذا الأساس طوروا نظريتهم خارج العلاقات الدولية، فقد قاموا بدراسة **الاقتصاد الجزئي** للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتبارا الى التماثل بين السوق الاقتصادية الداخلية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، حيث أن **تَدخُل الدولة** وقِيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية لتنظيم المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، هذا ما يعكس وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحُرّ ، ومثل هذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة غائبة في النظام الدولي، مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدّة التنافس، غير أن وجود **المؤسسات والأنظمة الاقليمية والدولية** كفيل بحل هذه المشاكل **وتعويض غياب هذه السلطة**، فالفوضى الدولية لا تمنع قيام علاقات التعاون حتى وان كانت تصعبها، وقال **دوجــــــــلاس هارد** Douglas Hurd وزير خارجية بريطانيا في هذا الاطار في جوان 1992، أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن، فالغرب طــــور مجموعة من المؤسسات الدولية نجحت في مواجهة العديد من المشاكل، خاصة تحــــــدي القدرة على التكيف مع التحول في شكل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، مثل الاتحاد الأوربي EU ومنظمة حلف شمال الأطلسي NATO ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE، وحتى مؤسسات أخرى في العالم كرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN .